

في ذكرى الوحدة المصرية - السورية: دروس ومخاطر

أحمد يوسف أحمد(*)

عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية،
ومدير معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة.

- ١ -

في الأول من شباط/فبراير ١٩٥٨ خطا النظام العربي خطوة تاريخية باتجاه تحقيق غاياته القومية، وذلك بإعلان الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية بكل ما لهما من ثقل في هذا النظام، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه أصبح الحلم حقيقة واقعة بموافقة الغالبية الساحقة من الشعبين المصري والسوري على تلك الخطوة، وعلى اختيار القائد القومي التاريخي جمال عبد الناصر رئيساً لدولة الوحدة البازغة: الجمهورية العربية المتحدة.

كان إعلان الوحدة وقيامها بين مصر وسورية أمراً طبيعياً بعد أن التقى البلدان والشعبان على «جدول أعمال» قومي لا لبس فيه. من ناحية، كان جمال عبد الناصر في مصر قد تبنى على نحو حاسم نهجاً وطنياً عربياً، عبر سلسلة من الأفعال المنطوية على درجة عالية من درجات التحدي والمخاطرة، وجاء على رأس هذه الأفعال دوره التاريخي في ثورة التحرير الجزائرية، وكسره احتكار الدول الغربية توريد السلاح للمنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ بعقده صفقة التسليح الشهيرة مع المعسكر الشرقي، وإقدامه على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية في تموز/يوليو ١٩٥٦ بعد أيام قليلة من سحب الولايات المتحدة الأمريكية - وبعدها بريطانيا والبنك الدولي بطبيعة الحال - عرضها تمويل بناء السد العالي في مصر، حلم التنمية في ذلك الوقت، وتصديبه الشجاع للعدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، ومسارعته بإرسال قوات عسكرية مصرية إلى سورية في عام ١٩٥٧ كي تشارك في ردع عدوان تركي محتمل عليها، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ بدأت الدول العربية مسيرتها نحو التحرر من الاستعمار الأوروبي.

من ناحيتها تفاعلت سورية، شعباً وحكومة، مع كل هذه الخطوات بحماس بالغ يتسق وما عرف عن سورية وشعبها من تجذّر في الشعور القومي العربي، وتطلّع إلى غاية الوحدة المبنية عليه. هكذا كان التفاعل السوري مع قيادة عبد الناصر غير مسبوق، وقدمت سورية لمصر إبان العدوان الثلاثي دعماً بلا حدود، كان أهم أبعاده وأكثرها تأثيراً قيام مجموعة من الضباط القوميين في سورية بتفجير خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية إلى أوروبا الغربية، على النحو الذي عرّضها لأزمة طاقة حقيقية فاقمت من حدة المعارضة التي كانت تواجه العدوان داخل أوروبا الغربية عامة، وفي بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة، ناهيك عن الدعم المعنوي والسياسي من قبل الشعب العربي في سورية، كما في غيرها.

مثّلت تلك التطورات في حينه الأساس الحقيقي لالتقاء إرادتي البلدين على الوحدة، ولذلك فإن الاتهامات التي ساقها الكثيرون لقرار الوحدة بالانفعالية والعشوائية والارتجال هي بالتاكيد في غير موضعها، لأن قرار الوحدة جاء أولاً وقبل كل شيء ثمرة لذلك التوافق السياسي بين حكومتين، والإجماع الشعبي في الدولتين على مطلب الوحدة. ولقد عاب البعض كذلك على القرار التاريخي بالوحدة المصرية - السورية أنه اتخذ في وقت قصير للغاية لا يتجاوز أسبوعين. ومن المهم التأكيد أن رشادة القرارات لا تقاس بالضرورة بزمان اتخاذها، فكم من القرارات فقد تأثيره لأنه اتخذ بعد فوات الوقت المناسب، وكم من قرارات غيرها اكتسبت قيمتها من السرعة التي اتخذت بها، فجاء أثرها فعلاً بلا حدود، واحتلت موقعها في المكانة اللائقة بها من التاريخ، وقد يكون القرار التاريخي لجمال عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية خير مثال في هذا الصدد، فقد اتخذ القرار قبل مضي عشرة أيام على القرار الأمريكي بسحب عرض تمويل السدّ العالي.

ليس معنى هذا بطبيعة الحال أن قرار الوحدة غير قابل للنقد في هذا البعد أو ذاك من أبعاده المختلفة، لكنه كان قراراً استراتيجياً فرضته ظروف النضال العربي في ذلك الوقت، والمخاطر التي كانت مواقع هذا النضال الأساسي تتعرض لها. كان الصراع على سورية في ذلك الوقت على أشده بين قوى الهيمنة الغربية التي تريد استتباعها، وحرمان النظام العربي من قوتها، والقوى الصاعدة للمعسكر الاشتراكي التي تصوّرت أن سورية يمكن أن تكون رأس جسر لتمدّد نفوذ هذا المعسكر في منطقة بالغة الحيوية لمصالحها، ولم يكن هناك مفرّاً من بروز الخيار القومي المستند إلى فكرة الوحدة لمواجهة هذا الاستقطاب الحاد. هكذا تخلى جمال عبد الناصر عن معارضته الوحدة الفورية، وقد كان يرى أن الوحدة تحتاج تمهيداً زمنياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك بعد أن وضعه الضباط السوريون القوميون الذين وصلوا إلى القاهرة في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ طلباً للوحدة مع مصر أمام مسؤولياته: إما قبول الوحدة أو تحمّل المسؤولية التاريخية عن السقوط المحتمل لسورية في الصراع المستعر حولها بين الشرق والغرب.

وكما تصرّف عبد الناصر على النحو الذي يتّسق ومشروعه العربي، فقبل الوحدة متنازلاً عن شرط تأجيلها زمنياً، استجاب الضباط القوميون السوريون لشرطيه اللذين وضعهما لقيام الوحدة، وهما ابتعاد الجيش السوري عن السياسة بعد سجل حافل من

التدخل المباشر في الشأن السياسي، سواء عن طريق الانقلابات العسكرية أو غيرها، وإلغاء الأحزاب السياسية في سورية أسوة بمصر، حيث لا يمكن تصوّر وحدة اندماجية يعرف أحد أقاليمها تعداداً حزبياً بينما يأخذ الثاني بمبدأ التنظيم السياسي الواحد. كان الشرط الأول دون شك مدخلاً ضرورياً إلى إعادة بناء الجيش في الإقليم الشمالي للوحدة بما يتّسق ومتطلبات المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وهو ما بدت آثاره شديدة الوضوح في معركة هذا الجيش (في معركة التوافيق التي خاضها هذا الجيش ضد القوات الإسرائيلية في عام ١٩٦٠). غير أن الشرط الثاني لم يكن واقعياً، فقد بقيت الأحزاب السياسية السورية على أرض الواقع رغم اختفائها رسمياً، وكان لهذا الوضع ما له من آثار سلبية في الوحدة لاحقاً. ومن ناحية أخرى، لم يكن محبباً أن تكون الوحدة العربية مدخلاً إلى القضاء على التعددية السياسية. وقد اعترف عبد الناصر لاحقاً، على أية حال، في مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في عام ١٩٦٣ بخطأ قرار إلغاء الأحزاب السياسية في سورية.

يعني ما سبق أن نقاشاً جاداً قد دار قبل اتخاذ القرار بالوحدة حول مختلف البدائل، وأن بديل الوحدة كان هو الأفضل بينها في ظل الظروف السائدة آنذاك. وبعد التفاهم بين عبد الناصر ووفد الضباط السوريين المطالبين بالوحدة بدأت الأمور تصبّ في القنوات الرسمية - إن إن هؤلاء الضباط الذين وفدوا إلى القاهرة مطالبين بالوحدة لم يكونوا يمثلون أية مؤسسة سياسية من مؤسسات الحكم في سورية، إلى أن أعلن قيام الوحدة في أول شباط / فبراير ١٩٥٨، واستفتي الشعبان في مصر وسورية حول الموافقة على الوحدة، وعلى رئاسة جمال عبد الناصر لها، ودخلت الوحدة المصرية - السورية رسمياً ساحة السياسة العربية اعتباراً من الثاني والعشرين من شباط / فبراير ١٩٥٨.

ولعلّ واحداً من أهم الدروس المستفادة من خبرة تأسيس الوحدة على النحو السابق أن تحقيقها قد تمّ بنهج سلمي ديمقراطي، وهي سمة لازمت الوحدة المصرية - السورية منذ نشأتها وحتى انتهائها، ولعلّ هذا المعنى يمثل واحداً من أهم الثوابت في الفكر الوحدوي العربي المعاصر الذي مرّ، دون شك، بعملية مراجعة حقيقية، خاصة في أعقاب انقلاب الانفصال في سورية. غير أن سلمية الوحدة وديمقراطيتها بقيتا ضمن الثوابت، ليس فقط من باب إضفاء طابع أخلاقي على الوحدة، وإنما أساساً لأن الطابع السلمي الديمقراطي للوحدة يمثل قاعدة قوية لشرعيتها الداخلية، وحمائتها من غوائل التدخل الخارجي.

- ٢ -

مضت دولة الوحدة بعد ذلك في طريقها نحو بناء دولة عربية حديثة ذات اقتصاد قوي، توزّع منافعه استناداً إلى أسس واضحة من العدل الاجتماعي، وجيش قادر على ردع العدوان، وبالذات من قبل الدولة الصهيونية التي كانت أكثر من اهترّ بقيام الجمهورية العربية المتحدة نتيجة وحدة الجبهتين المصرية والسورية. غير أنها - أي دولة الوحدة - قد عانت دون شك عدداً من الصعوبات والتحديات التي أفضت بدورها إلى عثرات في مسيرة الوحدة.

كان هناك، أولاً، الضعف المؤسسي البين في دولة الوحدة، فقد وضعت المكانة

التاريخية لزعيمها مقاليد إدارة الدولة بيده وحده تقريباً، وترجم الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في آذار/مارس ١٩٥٨ هذه الحقيقة، فأصبح جمال عبد الناصر ممسكاً بزمام السلطة التنفيذية وحده، فضلاً على أن الدستور قد منحه حق تشكيل السلطة التشريعية من مجلسي النواب والأمة اللذين كانا يمثلان هذه السلطة في سورية ومصر قبل الوحدة، علماً بأن هذه السلطة لم تتشكل إلا في حزيران/يونيو ١٩٦٠، بما يعني أن دولة الوحدة قد حرمت من سلطة تشريعية - بغض النظر عن فعاليتها - طيلة ما يزيد على سنتين من عمر الوحدة الذي لم يدم أكثر من ثلاث سنوات ونصف إلا بقليل، ناهيك عن التنظيم السياسي الواحد (الاتحاد القومي) الذي كان يخضع بطبيعة الحال لتوجيه عبد الناصر وقيادته.

لكن دولة المؤسسات القوية الفاعلة هي القادرة وحدها على إدارة الحكم بما يحقق غاياته. هكذا ارتبكت السلطة التنفيذية في دولة الوحدة ما بين صيغتي الوزارة الواحدة للدولة والمجلس التنفيذي لكل إقليم من أقاليمها على حدة، وكان الانتقال من الصيغة الأولى التي أخذ بها في بداية دولة الوحدة إلى الصيغة الثانية التي تمّ الانتقال إليها بعد ذلك دليلاً على أن الظروف السائدة في إقليمي الوحدة ربما تحتاج إلى معالجة مختلفة في كلٍّ منهما على حدة، ولذلك فقد رأى البعض أن العودة إلى صيغة الوزارة الواحدة في آب/أغسطس ١٩٦١ - أي في الشهر السابق على انقلاب الانفصال - ربما كان واحداً من الأسباب التي عجلت بهذا الانقلاب.

ولعل هذا يمثل ثنائي الدروس المستفادة من هذه التجربة الرائدة، بمعنى أن الوحدة الاتحادية قد تكون هي - وليست الوحدة الاندماجية - الصيغة المثلى للوحدة العربية. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن الوحدة الاتحادية (أي الفدرالية) لا تحظى بسمعة طيبة في أوساط بعض المفكرين والسياسيين القوميين العرب، ربّما ظناً منهم أنها رابطة غير قوية بما يكفي، أو لأن بعض المشاريع المشبوهة يطرح أحياناً تحت لافتة الفدرالية بعيداً عن الجوهر الحقيقي لها، وهو الجوهر الذي نجده في حالات كالاتحاد الأمريكي والكندي والألماني والسويسري وغير ذلك.

ولقد حاول عبد الناصر قدر طاقته أن يعالج المشكلات الناجمة عن تعثر العمل التنفيذي اليومي في الإقليم الشمالي لدولة الوحدة، فأرسل حيناً مستشاراً له إلى دمشق يتابع الأمور، وشكّل حيناً آخر لجنة عُهد إليها بالعمل نفسه، وأرسل أخيراً نائبه عبد الحكيم عامر - الرجل الثاني في الدولة والقائد العام لقواتها المسلحة - إلى دمشق بسلطات رئيس الجمهورية، لكن كل هذه المحاولات لم يكن لها نصيب من النجاح، وانتهى الأمر بوقوع انقلاب الانفصال أثناء وجود المشير عامر في دمشق، وإخفاق الأخير في التعامل معه، أو بالأحرى قبوله مبدأ التفاهم مع الانفصاليين - وقد كان مناورة من قبلهم على أية حال - غير أن عبد الناصر سرعان ما حسم الأمر برفضه فكرة الحلول الوسط من أساسها، وقد كان محقاً في ذلك كل الحق، فلو كانت أزمة الانفصال قد سوّيت على أساس هذه الحلول، لكان المعنى الوحيد لذلك مزيداً من المشكلات لدولة تتعدّد فيها بؤر النفوذ على النحو الذي يفاقم من مشكلاتها ويهدّد بقاءها، ومن ثم يوصلها إلى المصير نفسه الذي آلت إليه بعد انقلاب الانفصال.

ثم كان هناك، ثالثاً، **الخلاف المتصاعد بين الفصائل القومية ذاتها داخل دولة الوحدة**، فلم يكن حزب البعث باعتباره شريكاً أساسياً في قيام الوحدة راضياً عن تركيبة السلطة وسير العمل فيها. كان الحزب يرى أنه المؤهل، دون غيره، لكي يكون شريك عبد الناصر في حكم دولة الوحدة، فيما كان عبد الناصر يؤمن بأن الوحدة تمت مع سورية كلها، وليس مع حزب البعث وحده، بغض النظر عن وزن الحزب فيها، ومن هنا عانت دولة الوحدة هذا الخلاف في الرؤى وغيره على النحو الذي أفقدها الإرادة الموحدة لفصائلها القومية، خاصة بعد أن انسحب ممثلو حزب البعث من بنية السلطة في الدولة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، أي قبل مضي سنتين على قيام الوحدة، وظل هذا الوضع قائماً إلى حين وقوع انقلاب الانفصال.

وللأسف، فإن هذه الظاهرة قد امتدت عبر الزمن لتعيش بيننا حتى الآن، وتؤتي أثرها السلبي في إضعاف القوى القومية الحقيقية في الوطن العربي التي باتت أضعف مما كانت عليه بكثير. تُسأل هذه الظاهرة أولاً عن **إخفاق محاولة الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسورية والعراق** بعد أن أصبحت الأقطار الثلاثة محكومة بقوى قومية، عقب انتهاء حكم عبد الكريم قاسم في العراق في شباط/فبراير ١٩٦٣، وحكم الانفصاليين في سورية في آذار/مارس ١٩٦٣، ثم تُسأل ثانياً عن امتداد تأثيرها إلى **تمزيق الأواصر داخل الفصيل القومي العربي الواحد**، وإلا ما تعددت الأحزاب البعثية أو الناصرية داخل بعض الأقطار العربية. والواقع أن هذه الظاهرة ينبغي أن تحظى بالحد الأقصى من اهتمام المفكرين والمناضلين القوميين العرب، فلن يكون هناك أمل في إعادة الحياة إلى حركة قومية عربية فاعلة دون القضاء على هذه الظاهرة.

ومن ناحية رابعة، **اختلف موروث الدولة القطرية في كل من مصر وسورية على نحو بين**، فعلى الرغم من أن كلاهما كان يستند إلى حضارة عريقة، إلا أن مصر كانت وما زالت صاحبة ميراث راسخ لدولة ذات جهاز بيروقراطي عتيق ذي ممارسات قد يكون بعضها ضرورياً لانتظام العمل وتيسيره، غير أن البعض الآخر بالتأكيد يمكن أن يكون معرقلاً، على العكس من الدولة السورية التي اختلف ميراثها في هذا الصدد اختلافاً واضحاً. وقد أدى هذا التباين إلى ممارسات أفضى بعضها إلى أزمات داخل دولة الوحدة، باعتبار أن تلك الممارسات قد عكست لدى البعض «عنجهية» مصرية ظاهرة، فيما لم تكن تشير سوى إلى وضع معتاد في مصر بدا غريباً على الواقع السوري، وتبدى هذا بصفة خاصة عندما تطلبت إدارة دولة الوحدة انتقال كوادر مصرية في مجالات عديدة إلى العمل في الإقليم السوري أو العكس، وبصفة خاصة عندما كانت تلك الكوادر على غير مستوى المسؤولية «العربية» في إدارة العمل اليومي لدولة الوحدة.

غير أن دولة الوحدة المصرية - السورية قد عانت مشكلة أخرى ذات صلة بالعلاقة بين مكوّنها المصري والسوري، وهي مشكلة التباين الواسع بين عدد السكان في الإقليمين، الأمر الذي بدا معه طبيعياً أن يكون رئيس دولة الوحدة مصرياً، وأن تكون الأغلبية داخل السلطة التشريعية للأعضاء من الإقليم المصري، وهلمّ جراً. والواقع أن هذا يؤكد إهمال الفكر

والنضال الوحدويين العربيين النظر في مسألة «التوازن» داخل دولة الوحدة بين الكبير والصغير، ففي كل المحاولات والتجارب والحالات الوحدوية يكون هناك «الكبير» و«الصغير»، ولو ترك الحبل على غاربه للفتوق العددي لخاف الصغير من الانضمام إلى الكيان الأكبر، ولو ترك في المقابل للمساواة بين الجميع بغض النظر عن موازين القوى العددية في ما بينهم، لخاف الكبير بدوره، حيث إنه من المعتاد أن يكون «الصغار» أكثر عدداً من «الكبار».

ومن هنا عبقرية الفكرة «الفدرالية» المطبقة في الحالة الأمريكية وغيرها، فهي تطمئن الجميع بوجود ولايات ذات سلطات حقيقية، والتزام مطلق بسياسات الحكومة الفدرالية في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والعملة، وترجم ذلك مؤسسياً داخل كل ولاية على حدة، وفي بنية السلطة التشريعية ذات المجلسين اللذين يطمئن أحدهما الولايات الصغيرة، بأنه يساوي بين الجميع في عدد الممثلين، فيما يطمئن الثاني الولايات الكبيرة لأن عدد الممثلين فيه يؤسس على عدد سكان كل ولاية، ولا يمرّ تشريع إلا بموافقة المجلسين معاً. وقد أخذ الاتحاد الأوروبي لاحقاً بجوهر الفكرة في مؤسساته، فلم يسوّ بين الأعضاء في عدد ممثليهم لا في المفوضية الأوروبية، ولا في البرلمان الأوروبي، وذلك على النحو الذي يجعل سيطرة الكبار على الصغار أو العكس مستحيلة، ناهيك عن اشتراط التراضي في قرارات بعينها.

قبل، خامساً، إن قرارات تحقيق العدالة الاجتماعية في دولة الوحدة كانت مسؤولة عن تفكيكها، والواقع أن قرارات الإصلاح الزراعي التي طبقت في مصر اعتباراً من عام ١٩٥٢، ثم في الإقليم السوري لدولة الوحدة في عام ١٩٥٩، قد اتخذت بضغط من القوى القومية السورية، ومن حزب البعث بالذات، وقد كانت تمثل الاستجابة الحتمية للواقع الاجتماعي المزري في قطاع الفلاحة السورية، ويمكن أن يردّ الحكم نفسه على القرارات الاشتراكية التي ركزت على المجالين الصناعي والتجاري في تموز/يوليو ١٩٦١. والأمر المنطقي أن تفضي كافة هذه القرارات إلى مزيد من تأييد الجماهير لدولة الوحدة، بقدر ما ساعدت على إحداث نقلة نوعية إلى الأفضل في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، غير أنها لا شك قد استبعدت من قاعدة تأييد الوحدة فئات إقطاعية ونخباً تجارية وصناعية كان لها قدر لا بأس به من النفوذ والقدرة على الإضرار بالوحدة، وثمة مؤشرات على صحة هذا الافتراض من واقعة انقلاب الانفصال، غير أن هذا الأمر تحديداً يحتاج إلى مزيد من التدقيق العلمي.

يأتي، سادساً، وأخيراً الحديث عن دور العامل الخارجي في تعويق العمل الوحدوي في الجمهورية العربية المتحدة. والحقيقة أن هذا الدور يرقى فوق أي شك، فقد عملت دولة الوحدة في بيئة بالغة العداء. كانت هناك أولاً النخب الحاكمة في الدول القطرية العربية التي باتت تخشى على مواقعها في قمة السلطة في دولها من أن يكون مصيرها هو مصير النخبة الحاكمة السورية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، ويضاف إلى هذا أن الاستقطاب السياسي بين المعسكر المحافظ والمعسكر الثوري بقيادة دولة الوحدة قد دفع بعض الدول العربية المحافظة إلى أن يكون لها دور فاعل في التدبير لانقلاب الانفصال وإنجاحه. ثم كانت

هناك **ثانياً** القوى الإقليمية الكبرى التي لم يكن ثمة شك في عدائها للوحدة، وعلى رأسها إسرائيل التي اختلّ وضعها الاستراتيجي بقيام دولة الوحدة، وإيران الشاهنشاهية وتركيا الأطلسية اللتان كان من شأن نجاح دولة الوحدة أن يؤسس لقوة إقليمية عربية كبرى تخصم من نفوذهما. **وثالثاً** وأخيراً، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية، بطبيعة الحال، عن احتمالات بروز قطب عربي إقليمي قوي تشكل دولة الوحدة نواته، بقدر ما سوف يهدد هذا القطب استراتيجيتها في المنطقة. أما الاتحاد السوفياتي، فقد تصوّر أن قيام دولة الوحدة قد قطع الطريق على مدّ شيوعي في الوطن العربي، كانت سورية من وجهة نظره بوابته الرئيسية.

من هنا، جاءت ساعة الانفصال لتجد دولة الوحدة نفسها دون أدنى تأييد خارجي. صحيح أن قلة قليلة من الدول قد تجرأت على إعلان تأييدها انقلاب الانفصال، لكن امتناع بقية الدول، التي أشير إليها في ما سبق، عن أن تفصح عن سياساتها الحقيقية تجاه دولة الوحدة، كان راجعاً إلى خشيتها من أن تجتاز تلك الدولة أزمته، وتنجح في القضاء على الانقلاب، فتخسر تلك الدول بذلك مصالحها في دولة الوحدة. وقد فتحت واقعة الانفصال الباب لجدل واسع حول سلامة الأسلوب الذي اتبعه عبد الناصر في إدارة أزمة الانفصال.

- ٣ -

من المعروف أن عبد الناصر قد حاول في البداية أن يدير الأزمة بمواجهة سياسية حاسمة للانقلاب، مستنداً إلى دعم القوى الشعبية في الإقليم السوري التي لم يكن ثمة شك في ولائها للوحدة، ورفض مبدأ التفاوض والحلول الوسط مع الانقلابيين، وكان هذا من الشواهد الراسخة على أنه مناضل من أجل الوحدة، وليس مجرد سياسي يسعى إلى السلطة، غير أن هذه المواجهة السياسية لم تفض إلى نتيجة. ومن هنا جاء قبوله فكرة استخدام القوة في مواجهة الانقلاب استجابة لضغوط شديدة، خاصة من العناصر السورية في بنية دولة الوحدة التي كانت موجودة في القاهرة في ذلك الوقت.

كانت وجهة نظر المطالبين بالحسم العسكري أن كافة التجارب الوحدوية قد تحققت بالقوة، وأنه حتى تلك التي قامت على أساس سلمي - كالوحدة الأمريكية - قد احتاجت إلى أعمال القوة لاحقاً للحفاظ على بقائها، ولن تمثل الجمهورية العربية المتحدة شذوذاً عن هذا المسار التاريخي. ومن ناحية أخرى، كان رأي عبد الناصر أن الغايات يجب أن تتكافأ شرفاً مع الوسائل، وأن استخدام القوة في دحر الانفصاليين بما يعنيه ذلك من إسالة دم عربي بأيدٍ عربية أمر مرفوض. غير أنه توصل إلى حلّ وسط مؤداه تقديم إسناد عسكري لوحدة الجيش الأول في الإقليم السوري التي بقيت على ولائها للوحدة.

من هنا صدرت الأوامر بتوجيه قوات محمولة بحراً وجواً من الإقليم المصري لهذا الغرض، غير أنه بوصول طلائع القوات المحمولة جواً، والبدء بعملية إنزالها على الأراضي السورية، أعلنت باقي وحدات الجيش السوري ولائها للانقلاب. ومن هنا أصدر عبد الناصر أمره الحاسم بإنهاء العملية، وقيام العناصر التي تمّ إنزالها بتسليم نفسها إلى أقرب قيادة

سورية، ليتجه بعد ذلك إلى مقرّ الإذاعة في القاهرة يوم الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، معلناً من الناحية الفعلية قبوله الوضع الراهن الجديد في سورية على أساس أنه «ليس المهم أن تبقى سورية جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة، ولكن المهم أن تبقى سورية»، في إشارة إلى الصراع الداخلي الحادّ الذي كان يمكن أن ينجم عن استمرار محاولات الدفاع عن بقاء الوحدة.

اعتبر الكثيرون لاحقاً عبد الناصر مسؤولاً عن النهاية التي آلت إليها دولة الوحدة، بسبب الأسلوب الذي أدار به أزمة الانفصال على النحو السابق بيانه. وبعد ثلث قرن - وبالتحديد في عام ١٩٩٤ - أمدتهم أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية وحسمها عسكرياً لصالح الوحدة بزاز جديد. وقد يكون تقييم إدارة عبد الناصر أزمة الانفصال بحاجة إلى مزيد من النقاش العلمي، لكن المطلع على تجربة الوحدة المصرية - السورية سوف يكتشف بسهولة أن ما حدث في تلك الأيام الكثيرة ما بين ٢٨ أيلول/سبتمبر و٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ يضرب بجذوره في بنية دولة الوحدة نفسها على النحو الذي سبق بيانه، وربما نجحت القوات التي كانت قد أرسلت لمواجهة انقلاب الانفصال في القضاء عليه، غير أن ذلك لم يكن ليمثل حلاً لمشكلات دولة الوحدة التي كان من الممكن أن تتراكم في ظلّ مزيد من الاتهامات بأن الوحدة لا تعدو أن تكون إرادة مصرية مفروضة بالقوة على سورية وشعبها. والواقع أن المرء لا يمكنه أن يغالب الشعور بأن إخفاق انقلاب الانفصال وبقاء دولة الوحدة كان يمثل حلماً غالباً لدى كل المؤمنين بالوحدة العربية، لكن الدماء التي كان يمكن أن تُسال لتحقيق هذا الهدف النبيل كان من شأنها أن تضرّ به على المدى الطويل.

هكذا تفكّكت دولة الوحدة فيما كان الأمل معقوداً عليها في أن تكون القاطرة التي تقود النظام العربي إلى وحدة شاملة، لكن الواقع بدا أكثر تعقيداً بكثير، وليس أدلّ على ذلك من أن الثورة العراقية التي تفجرت في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - أي بعد خمسة شهور من قيام الوحدة - التي اعتبرها البعض نقطة البداية في الانطلاق من الوحدة الثنائية المصرية - السورية إلى الوحدة العربية الشاملة، قد دخلت مع الجمهورية العربية المتحدة في خلافات حادة أوجدت للمرة الأولى في النظام العربي ظاهرة الصراع بين النظم التقدمية العربية. وهكذا ضاعت فرصة عربية تاريخية في ما لو قامت وحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، وهي الفرصة نفسها التي ضاعت للمرة الثانية في عام ١٩٦٣ على النحو الذي سبقت الإشارة إليه نتيجة الخلاف بين الفصائل القومية العربية في مصر وسورية والعراق.

- ٤ -

يرى البعض، في ضوء ما سبق، أن الوحدة المصرية - السورية كانت حراً في البحر، فلا هي كانت مقدمة لوحدة أوسع نطاقاً، ولا هي حافظت على بقائها. والواقع أن هذا الحكم أبعد ما يكون عن الإنصاف، إذ يكفي دولة الوحدة أنها أثبتت أن تحقيق الوحدة العربية ممكن، بل وموضع تأييد شعبي غلاب. صحيح أنها عانت - ممّا عانت - مشكلات على نحو ما سبقت الإشارة إليه، لكن مواجهة هذه المشكلات وحلّها لم يكونا بالشئ المستحيل أو حتى الصعب

لو توفر الفهم السليم المبكر لها، ولو تمتعت دولة الوحدة بسمات غابت عنها، كسمة المؤسسية اللازمة لنجاح أي عمل سياسي، ناهيك عن أن يكون عملاً بتعقيد إقامة وحدة سياسية بين دولتين تتمتعان بخاصية السيادة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت دولة الوحدة «تجربة» وحدوية بحق لفتت إلى صعوبة، إن لم تكن استحالة، تحقيق الوحدة العربية الاندماجية في الظرف التاريخي الراهن. ومن هنا نلاحظ بدء التركيز في الفكر القومي العربي في أعقاب تفكك دولة الوحدة على الصيغة الفدرالية بدلاً من الاندماجية للوحدة. كذلك، أوجبت تجربة الوحدة المصرية - السورية ضرورة مخاطبة الفكر القومي العربي معضلات العمل الوجدوي العربي، وبصفة خاصة في ما يتعلق بالتباين والتوازن بين الأقطار العربية، وكيفية حل هذه المعضلات في أي عمل وحدوي لاحق، ناهيك عما كشفتته تجربة الجمهورية العربية المتحدة عن الخطورة الفادحة للشقاق بين الفصائل القومية العربية، وضرورة توفير بيئة إقليمية ودولية مؤاتية للوحدة، أو التحسب الجاد لها إن استحال ذلك.

- ٥ -

بقيت الوحدة على جدول أعمال النظام العربي حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، غير أنه لوحظ أن كافة المحاولات التي جرت في هذا الصدد قد ابتعدت عن الصيغتين الاندماجية والفدرالية معاً، في إشارة إلى تراجع الإيمان بأهمية الوحدة أصلاً، كما أن معظم تلك المحاولات قد صادفه الإخفاق، ربما، باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا يمثل حتى الآن نقلة نوعية في العمل الوجدوي العربي، وإن كان العمل فيه في السنوات الأخيرة قد كشف عن توجهات مهمة فيما لو وضعت موضع التطبيق، كالمواطنة الخليجية، وإنشاء عملة واحدة، وكالاهتمام بإنشاء بنية أساسية مادية لدول المجلس، كما في مخططات إقامة سكة حديد خليجية وربط كهربائي خليجي.

وتفردت في هذا الخصوص **الوحدة اليمنية** التي تمّ الاتفاق عليها في عام ١٩٨٩، وأعلنت رسمياً في عام ١٩٩٠، إذ أخذت بالصيغة الاندماجية على عكس اتجاه الدروس المستفادة من تجربة الوحدة المصرية - السورية، وإن كان هذا يمكن أن يفهم في ضوء خصوصية الوحدة اليمنية التي تجعلها أقرب إلى إعادة توحيد دولة قطرية عربية منها إلى تجربة وحدوية عربية. ومع ذلك، فإن الوحدة اليمنية تعاني الآن تحديات حقيقية، أحدها - إن لم يكن أخطرهما - يتعلق بمشكلات العلاقة بين الجنوب والشمال في دولة الوحدة. وبعد الوحدة اليمنية خلت الساحة العربية تماماً من أية محاولة وحدوية جديدة.

لكن الأخطر من هذا كله أن النظام العربي لم يتوقف فحسب عن السعي إلى تحقيق غاية الوحدة العربية، وإنما بات معرضاً لمخاطر متزايدة يترتب عليها تفكيك الدول العربية القطرية ذاتها. بدأت هذه الظاهرة الخطيرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي عندما تفككت دولة الصومال وما زالت حتى الآن في ظلّ تجاهل عربي شبه تام، بل و«تفهم» - إن لم يكن قبولاً - للتدخل الخارجي في شؤونها، ثم تعرّض العراق لمخاطر التفكيك بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وشهد عام ٢٠٠٥ تطورين بالغين الأهمية في السودان ولبنان؛ ففي **السودان** تمّ

التوصل إلى اتفاق بين طرفي الحرب الأهلية في الشمال والجنوب على عملية سلام تتضمن في أحد أبعادها استفتاءً على حق تقرير المصير في الجنوب في العام القادم، ويعني هذا أن السودان معرّض في عام ٢٠١١ للتفكك إلى دولتين بآليات قانونية متفق عليها. وفي لبنان وقعت الحادثة المأساوية المتعلقة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهو ما أفضى إلى أزمة سياسية معقدة وممتدة كادت أن تعصف بالكيان اللبناني.

وفي عام ٢٠٠٧ وقع آخر ما يمكن أن يتوقعه المتابع لـ **الشأن الفلسطيني**، وهو تقسيم «الفتات»، فانفردت حماس بحكم قطاع غزة، وانفردت فتح بمواصلة تجربة «السلطة الوطنية» في ما بقي من الضفة الغربية، في ظلّ عريضة إسرائيلية في الحالتين لم تفلح في أن تعيد الفريقين المتناحرين إلى رشدتهما.

وأخيراً، وليس آخراً، فإن اليمن يعاني الآن أزمة في العلاقة بين شماله وجنوبه في ظلّ مخاطر الحرب الممتدة مع الحوثيين، واستشراء تنظيم القاعدة على الأرض اليمنية، ومخاطر التدخل الخارجي من جراء ذلك. هذا ناهيك عن العديد من المخاطر التي قد تبدو أقلّ حدة في بعض الأقطار العربية الأخرى، لكنها مرشّحة في أي وقت للتفاقم وإحداث تأثيراتها السلبية في تماسك الدولة القطرية العربية.

- ٦ -

ما أبعد الليلة عن البارحة! في أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي - أي منذ ما يزيد قليلاً على نصف القرن - فقد كنّا نحلم بأن تكون الوحدة المصرية - السورية نقطة انطلاق إلى الوحدة العربية الكبرى، والآن ينتابنا زعر حقيقي، لا من تفكك النظام العربي فحسب، وإنما من تشظّي وحداته المكوّنة، أي الدول القطرية. كنا في الماضي نتمتع برفاهية الحوار حول موقع الدولة القطرية من النضال من أجل الوحدة العربية، والآن بات حلمنا مركزاً حول تمنّي بقائها على حالها وعدم تعرّضها للتفكك. كنا نشهد حركة عربية شعبية عارمة تمثل قاعدة قوة حقيقية لأي قرار عربي يتصدّى لحلف أجنبي يتطلع إلى الهيمنة، أو يدعم ثورة تحررية عربية، أو يصمد في وجه عدوان إسرائيلي، والآن وصل الحال بنا إلى حدّ أن تلعب مباراة لكرة القدم برؤوسنا، فينخرط شعبان من أكبر الشعوب العربية في تفاعلات سلبية، لا يمكن أن يصدق أحد أنها تتمّ بين طرفين جمعتهما نضال عظيم وممتد ضدّ الاستعمارين الفرنسي والصهيوني.

فما أحوجنا، والأمر كذلك، إلى وحدة ما تبقى من الفصائل القومية العربية، واستعادة المثل التي قامت عليها الوحدة المصرية - السورية في مرحلة مجيدة من مراحل نضالنا القومي، والاستفادة من الدروس التي خلفتها لنا هذه الوحدة. وما أعظم مسؤوليات المثقف العربي الملتزم تجاه غرس القيم الوحدوية العربية في عقول الجيل الحالي من شبابنا الذي لا تبدو قطاعات عريضة منه مهمومة بالحاضر العربي المتردّي، مع أن المستقبل لا يمكن أن يبنى إلا بسواعد أبناء هذا الجيل، واستناداً إلى سلامته رؤيته □